

أردوغان يحشر تركيا في حفرة اقتصادية

الحكومة التركية تحدثت عن الحصول على تمويل دولي لبناء 200 ألف منزل إلى جانب مستشفيات ومساكن ومدارس في ما تطلق عليه اسم "المنطقة الآمنة" التي تأمل بإقامتها في شمال شرق سوريا. بالنسبة للحزب الحاكم، يبدو هذا السيناريو مربحا للجميع، فهو يحشد الدعم في الداخل بفضل إعادة السوريين إلى وطنهم وفي الوقت نفسه يساعد شركات البناء المثقلة بالديون التي طالما كانت من الداعمين الرئيسيين لأردوغان. أما العقوبات فإنها سوف تمثل مشكلة كبيرة للاقتصاد التركي الذي يكابد بالفعل للخروج من أزمة العملة التي نشبت العام الماضي والركود قصير الأمد الذي دفعته إليه. سيعزز المستثمرون الأجانب عن تركيا من جديد رغم التيسير النقدي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. كما أن ضعف الليرة التركية سيمنع البنك المركزي من الاستمرار في تخفيضات أسعار الفائدة التي وصل إجماليها بالفعل إلى 7.5 بالمئة منذ شهر يوليو. وإذا تراجعت الليرة بنسبة أكبر من 10 إلى 15 في المئة خلال الأيام المقبلة، فسيضطر البنك المركزي إلى النظر في التسيير النقدي الذي قد يحول الانتعاش الاقتصادي إلى انكماش من جديد.

جلدم اتاباي شانلي
كاتبة في موقع
أحوال تركية

من المرجح أن يتمخض الهجوم التركي على شمال شرق سوريا عن اضطرابات اقتصادية هائلة في ظل شيخ الهجمات الانتقامية والعقوبات الأميركية المحتمل فرضها على الاقتصاد المتعثر بالفعل. تكشف الإشارة إلى أن أزمة تركيا الاقتصادية الخائفة كان سببها عقوبات أميركية محدودة وزيادة الرسوم الجمركية على المعادن، والتي فجرت في العام الماضي أزمة عملة خطيرة. ولا يزال الاقتصاد التركي يعاني من آثار تلك العقوبات، التي دفعته إلى الركود وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات فلكية عند نحو 20 في المئة والليرة لا تزال ضعيفة، إضافة إلى أن الكثير من الشركات والبنوك ترزح تحت كاهل مستويات عالية من الديون. ونتيجة ذلك تراجعت شعبية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من نحو 50 في المئة إلى ما بين 30 و35 في المئة بسبب تصاعد حالة السخط والإستياء، التي فاقها وجود نحو أربعة ملايين لاجئ سوري في تركيا.

كل ذلك وجه ضربة قوية لشبكة المحسوبية والمحابسة التي أنشأها أردوغان منذ منتصف تسعينات القرن العشرين. وساعد ذلك تحالف أحزاب المعارضة على الفوز بخمس من أكبر ست مدن في البلاد خلال الانتخابات المحلية التي أجريت هذا العام.

كما يعكف عدد من أبرز رفاق الدرب السابقين لأردوغان على تشكيل أحزاب منافسة من المرجح أن تفتت أصوات حزب العدالة والتنمية الحاكم. وفي مواجهة ذلك، يبدو أن أردوغان قد أثر السعي إلى حشد الجماهير وراءه في قضية قومية.

غير أن المعارضين لقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب سحب قوات بلاده من الحدود التركية السورية للسماح بشن العملية التركية يكسبون أرضا جديدة على ما يبدو.

فقد انتقد السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام، وهو واحد من أشد مؤيدي ترامب، قرار الرئيس الأميركي "الخطي دون خجل" عن شركاء الولايات المتحدة من الأكراد، وقدم مشروع قانون أعده الحزبان الجمهوري والديمقراطي الأريضاء لفرض عقوبات على تركيا ما لم تقر الإدارة الأميركية للكونغرس كل 90 يوما بأن تركيا لا تعمل في الأراضي السورية.

وسوف تستهدف العقوبات أردوغان وكبار وزرائه وأي مواطن أجنبي يقدم الدعم للجيش التركي. كما يستهدف مشروع القانون قطاع الطاقة ويطلب بفرض عقوبات سريعة على تركيا بسبب شرائها منظومة دفاع صاروخية روسية ويحظر المبيعات العسكرية الأميركية لتركيا.

وأشار ترامب أيضا إلى أنه سيدمر الاقتصاد التركي إذا تجاوز أردوغان الحدود في تركيا.

وقال ترامب "أوافق على العقوبات، لكنني في الواقع أفكر فيما هو أشد كثيرا من العقوبات إذا لم يفعل ذلك بشكل إنساني قدر الإمكان". في إشارة إلى العملية العسكرية التي شنها أردوغان.

وأبلغ ترامب الصحافيين أن مفهوم كلمة "إنساني" في سياق العملية العسكرية التركية تنبغي بولته طوال سير العملية. وأضاف "لكن إذا تصرف أردوغان بشكل جائر، فسيدفع ثمنا اقتصاديا باهظا للغاية".

مغامرة أردوغان تهدد بتقويض أركان الاقتصاد التركي

ثقة المستثمرين الهشة بالاقتصاد التركي مهددة بالانهيار



حمل جديد ينقل كاهل الاتراك

وكان ترامب قد فرض عقوبات محدودة على تركيا في العام الماضي، تضمنت زيادة الرسوم الجمركية على بعض الصادرات التركية للضغط على أنقرة لإطلاق سراح القس الأميركي أندرو برانسون، الذي تم اعتقاله هناك على خلفية تهمة تتعلق بالإرهاب، والذي تم إطلاق سراحه في وقت لاحق.

وتراجعت الليرة، التي فقدت ثلاثين بالمئة من قيمتها العام الماضي، بأكثر من 4 بالمئة منذ بداية الأسبوع في تعاملات متقلبة مع اقترابها من حاجز 5.90 ليرة مقابل الدولار.

وقال متعاملون إنه من غير الواضح إلى أي مدى كانت العملة التركية ستتأثر أكثر لو لم تكن البنوك الحكومية قد تدخلت لبيع الدولارات وتخفيف الصدمة في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وفي ضوء اعتماد تركيا على الاستثمارات الأجنبية، تصدت العملة الأسعار بشكل كبير، وهو ما يهدد بالتبعية السياسة النقدية. وقال مستثمرون إن أي تحرك لليرة فوق مستوى ست ليرات للدولار قد يشير لتوقعات بان العقوبات ستكون مؤثرة على الأرجح.

ويتوقع متعاملون في سوق النقد حاليا أن يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة إلى 15 بالمئة بحلول نهاية العام من 16.5 في الوقت الحالي، بدلا من 13.5 بالمئة في توقعاتهم السابقة قبل أسبوع. وقال أربعة متعاملين إنه من المتوقع خفض أسعار الفائدة بما يتراوح بين نصف نقط مئوية و0.75 بالمئة في وقت لاحق هذا الشهر.

ضوء قيامها بشراء منظومة الدفاع الصاروخي الروسية أس 400- هذا العام رغم اعتراضات واشنطن القوية. وقال أولريش لويختمان رئيس أبحاث العملات لدى كومرتس بنك في فرانكفورت إن مزيدا من العقوبات "سوف يغير الصورة الاقتصادية لتركيا تماما وسيكون علينا أن نضع في الحسبان احتمالية ركود جديد في ظل وضع الاقتصاد الهش بعد أزمة 2018".

أولريش لويختمان
أي عقوبات جديدة ستغير صورة الاقتصاد وتدفعه لركود جديد

ولم يتضح ما إذا كان الكونغرس سيدعم عقوبات غراهام أو ما إذا كانت ستحصل على أغلبية تصويت ثلثي الأعضاء اللازمة للتغلب على أي معارضة من ترامب، الذي جمعه باردونان علاقة عمل جيدة وتحدثت معه قبل سحب القوات الأميركية. ولم يتضح أيضا ما إذا كان ترامب سيدعم العقوبات بعد أن قال في وقت سابق من هذا الأسبوع، إن الولايات المتحدة "ستحمو" اقتصاد تركيا إذا فعلت أي شيء "خارج الصندوق" في سوريا دون أن يحدد ماذا يعني. وأضاف لويختمان "كلما زاد الضغط السياسي، كلما زادت احتمالات ميل ترامب إلى الإفراج بان التصرف التركي قد يكون خارج الحدود".

أجمع محللون على أن البوار الهشة لتعافي الاقتصاد التركي من الركود ستكون من أكبر أحداث ضحايا توغل جيشها في سوريا، وذلك بعد أن هددت قيادات في الكونغرس الأميركي بفرض عقوبات قد تضر بالليرة وتفاقم حدة انحدار الثقة بمستقبل الاقتصاد التركي.

ولندن - تبخرت المؤشرات الضئيلة على انحسار أزمات الاقتصاد التركي، بعد أن خلق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان جبهة عالمية صلبة ضد مغامرته العسكرية الخطرة في سوريا.

ودفع ذلك العملة التركية، التي عانت من أزمة قبل عام لأسباب منها عقوبات ورسوم جمركية أميركية، إلى أدنى مستوياتها في حوالي أربعة أشهر بعد انسحاب القوات الأميركية من شمال شرق سوريا وشن أنقرة هجمات ضد القوات الكردية هناك.

وكانت الليرة قد استقرت نسبيًا في الأشهر الأخيرة وتراجعت معدلات التضخم، في مؤشر على أن الاقتصاد التركي الذي يبلغ حجمه 766 مليار دولار، وهو الأكبر في الشرق الأوسط، اتبع عن أسوأ تراجع له منذ ما يقرب من عشرين عاما.

وخفض البنك المركزي أسعار الفائدة منذ يوليو الماضي بنسبة 7.5 بالمئة، من أجل تنشيط الإقراض لإنهاض الاقتصاد من حفرة الركود. لكن توقعات السوق بمزيد من تيسير السياسة النقدية، تراجعت بشكل كبير في ظل قلق المستثمرين من أن تداعيات المغامرة العسكرية التركية التي قد تقود إلى تقويض بوارد التعافي الهشة.

ويعمم المحللون على أن المخاطر الوشيكة الناجمة عن انخراط الجيش التركي في العملية لفترة طويلة، تتضمن ارتفاع العجز في الموازنة والمعاملات الجارية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإقراض وتباطؤ السياحة. لكن الخطر الأكبر، وهو التهديد الذي يقول المستثمرون إن الحكومة التركية لا تضعه في الحسبان، هو إصرار جديد لدى كبار الجمهوريين في الولايات المتحدة على معاقبة تركيا لمهاجمتها أكراد سوريا، وهم من حلفاء واشنطن الرئيسيين في حربه ضد تنظيم داعش.

وكان السيناتور الجمهوري لينزي غراهام، وهو عادة من المدافعين بقوة عن الرئيس دونالد ترامب، قد انضم، الأربعاء، إلى سيناتور آخر من الحزب الديمقراطي في الكشف عن إطار عمل لعقوبات، مع تصعيد انتقاداته لقرار ترامب سحب القوات الأميركية.

ومن المتوقع أن يستهدف اقتراح غراهام أصولا مملوكة للرئيس التركي ومسؤولين كبار آخرين، وفرض قيود على إصدار تأشيرات السفر، وعقوبات على أي أحد نفذ تعاملات عسكرية مع تركيا أو دعم إنتاج الطاقة. كما أن تركيا قد تواجه أيضا عقوبات أوسع نطاقا بموجب خطة غراهام في

موديز تشكك بأهداف أنقرة للنمو الاقتصادي

استعاض عجز ميزان المعاملات الجارية وتجدد الضغط السعودي لمعدلات التضخم.

وكان عجز ميزان المعاملات الجارية، الذي طالما كان مبعث قلق للمستثمرين، قد تراجع بشكل كبير منذ أزمة العملة، وهو ما يعود بشكل رئيسي إلى تراجع الواردات بسبب زيادة الأسعار. وتتوقع موديز أن يصل نمو اقتصاد تركيا عند نحو 0.25 بالمئة في العام الحالي وأن يرتفع إلى ما لا يقل عن ثلاثة بالمئة في العامين المقبلين.

وقالت الوكالة إن تركيا سوف تبقى معرضة لأزمة في ميزان المدفوعات إلى أن تطبق أنقرة مجموعة إصلاحات "ذات موقفية وشاملة". وأضافت أن التحسن في "بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية سيثبت على الأرجح أنه مجرد ظاهرة عابرة".

حوالي ثلاثين بالمئة من قيمتها وتسببت في بلوغ التضخم أعلى معدلاته في 15 عاما.

وفي أعقاب الأزمة، أعلنت أنقرة العام الماضي عن توقعات بنمو أقل وتضخم أعلى، لكنها رفعت الأسبوع الماضي تقديرها للنمو لعام 2020 إلى خمسة بالمئة من 3.5 بالمئة، وخفضت توقعاتها للتضخم للعامين الجاري والمقبل. وفي مراجعات الأسبوع الماضي، رفعت تركيا أيضا توقعاتها لنسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.9 بالمئة في العامين المقبلين. وحدثت توقعاتها لنسبة عجز ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي عند 1.2 بالمئة للعام المقبل ونحو 0.8 بالمئة لعام 2021.

وقالت وكالة موديز، أمس، إن الاختلالات المالية المتوقعة تتضمن

وقالت موديز في مذكرة أرسلتها بالبريد الإلكتروني إن "وثيقة السياسة الاقتصادية الجديدة تضع أهداف نمو طموحة للغاية عند خمسة بالمئة لكل عام من الأعوام الثلاثة المقبلة، وهو ما نعتقد أنه لا يمكن تحقيقه إلا على حساب تفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد التركي".

وتسعى تركيا للتعافي من ركود اقتصادي نجم عن أزمة عملة العام الماضي، والتي شهدت فقدان الليرة

إسطنبول - شككت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية، أمس، بإمكانية تحقيق أهداف النمو الجديدة للحكومة التركية، وقالت إن السعي لتحقيقها ياتي ثمن يهدد بزيادة الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي.

وأضافت أن تلك التوقعات لا تتسجم مع بقية التقديرات التي وضعتها إسطنبول في إطار أهدافها الاقتصادية على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

العقوبات تسهل لأردوغان الترويج لروايته الخيالية بأن جميع الدول تقف ضد تركيا لأنها أصبحت أكثر قوة في عهده

صحيح أن معدل التضخم تباطأ إلى 9.3 في المئة في شهر سبتمبر، إلا أنه من المتوقع أن ينهي العام الحالي بنسبة في خانة العشرات، خاصة في ظل العقوبات المحتملة. وسيدفع هدف أردوغان في تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 5 في المئة في كل عام من الأعوام الثلاثة القادمة أدراج الرياح.

وسيتسع أيضا عجز الموازنة التركية، الذي تضاعف خلال السنة الأخيرة ليصل إلى ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يزيد من ارتفاع المخاطر العالية بالفعل.

ولعل أردوغان كان يدرك تمام الإدراك أن النمو لن يصل أبدا إلى مستوى الخمسة في المئة، الذي تعهد به صهره وزير الخزانة والمالية بركات البيرق في برنامجة الاقتصادي الجديد الأسبوع الماضي، وأنه سيتعين عليه أن يفعل المزيد لكسب الدعم من جديد.

لا يتردد الرئيس التركي قط عن رفع سقف المخاطرة، ويجازف بكل شيء على ما يبدو لتحفيز النمو الاقتصادي. وسيقف الأتراك العروفون بغيرتهم القومية الشديدة بقوة خلف أردوغان حين تكون حياة الجنود عرضة للخطر. وقد كان الحزب المؤيد لأكراد هو الوحيد الذي صوت برفض السماح للقوات التركية بدخول سوريا.

وحين تبدأ العقوبات الاقتصادية، سيكون من الأسهل على أردوغان أن يروج لروايته الخيالية التي يقول فيها إن "جميع الدول تقف ضد تركيا، لأنها أصبحت أكثر قوة في عهده".

من شأن تصعيد العمليات العسكرية في سوريا أن يتمخض عن اضطرابات سياسية في الداخل، وعقوبات اقتصادية وخيمة. ولربما يستغل الرئيس الحرب في إجراء تغييرات سياسية شديدة الخبث.



الليرة مرشحة لانكماش شديد



وكالة موديز

أزمات تركيا المالية سوف تتواصل إلى
أن تطبق أنقرة إصلاحات ذات موقفية
وشاملة